الاستثمار العربي واثره على الاقتصاد الاردني

" دراسة تحليلية "

اعداد : أ.د. محمد طاقة

عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية

الدكتور محمود نور

عميد كلية العلوم الادراية والمالية/ جامعة الاسراء

أ.م.د. حسين عجلان

رئيس قسم ادارة الاعمال

كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة

المقدمة

تعد عملية الاستثمار Investment من بين العديد من الفعاليات الاقتصادية التي تحضى بأهمية واهتمام كبير في اغلبية البلدان وبأختلاف انظمتها السياسية والاقتصادية ، كونه يمثل العنصر الحيوي والفعال الذي يساهم في تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويمثل الاستثمار في الاردن ركيزة اساسية في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، بما ينسجم ومصالح الاردن العليا ويحقق له الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي المنشود ، من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الاخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة ، وتعزيز القدرة النافسية الاردنية في مجالات الانتاج والادارة والتسويق وخفض معدلات الفقر والبطالة ، ويعد توجه الاردن لرسم استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار واعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة والانفتاح على مناطق التجارة الحرة ، وعلى الاسواق العربية والعالمية والمشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية ، اساساً متينا لتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة لتشجيع وجذب الاستثمار وخاصة الاستثمار العربي لتحقيق التنمية الاقتصادية المرغوبة .

أستناداً الى ما تقدم ، فقد استهدفت هذه الدراسة تحليل واقع الاستثمارات العربية في الاقتصاد الاردني والتعرف على مدى مساهمة هذه الاستثمارات في احداث التغيرات البنيوية المطلوبة وذلك بهدف الوصول الى سياسات أقتصادية تفضي الى جعل هذه الاستثمارات تحقق نتائج ايجابية على هيكلية الاقتصاد الاردني وتجنبه المشاكل والاختناقات الاقتصادية ، وقد اعدت هذه الدراسة من قبل الاستاذ الدكتور محمد طاقة عميد كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة والاستاذ المشارك الدكتور حسين عجلان رئيس قسم ادارة الاعمال في الكلية المذكورة وذلك

كجزء من متطلبات التفرغ العلمي للفترة من 2007/1/30 ولغاية 2007/9/15 في كلية العلوم الادارية والمالية – جامعة الاسراء والذي تمت الموافقة عليه من قبل رئاسة الجامعة بموجب كتابها ذي الرقم (ج س/ 273/27) في 2007/1/30، لانجاز بعض المهام في مجال البحوث العلمية والكتب المنهجية بالاشتراك مع الاستاذ المشارك د. محمد نور رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية والدكتور وليد صافي عضو هيئة التدريس في القسم .

تضمنت هذه الدراسة ثلاثة فصول . الفصل الاول تناول مفهوم الاستثمار وأهميته الاقتصادية ، والفصل الثاني تناول تحليل تطور واقع الاقتصاد الاردني خلال الفترة 1991 – 2005 بالتركيز على دراسة مؤشر الاستثمار وأهميته بالنسبة للناتج المحلي الاجمالي المتولد خلال الفترة المذكورة . ثم جاء الفصل الثالث ليسلط على طبيعة العلاقة بين حركة الاستثمارات العربية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني وذلك في ظل سياسات التكييف والاصلاح الاقتصادي التي انتهجتها الاردن بعد عام 1991 .

وأنتهت الدراسة أخيراً بجملة من التوصيات التي تعد بمثابة مؤشرات توجهية لرسم سياسة تخطيط الاستثمارات المستقبلية في الاقتصاد الاردني .

الفصل الاول

مفهوم الاستثمار وأهميته الاقتصادية
Importance and Concept of investment

اولاُ: في مفهوم الاستثمار : Concept of investment

لقد حاول العديد من الكتاب ايجاد تعريف محدد للاستثمار وقد تعددت وتباينت هذه التعاريف ، نظراً لتعدد الزوايا التي ينظر من خلالها لعملية الاستثمار ، فهنالك من الكتاب عرفه من وجه نظر اقتصادية ، بأنه العملية التي تهتم بجذب ونقل الاموال من مكان الى آخر، وهناك من عرفه من وجهة نظر مالية تهتم بمدى تحقيق جانب الربح والخسارة ، والبعض الاخر من يعرف الاستثمار بأنه التخلي عن استخدام اموال مالية ولفترة زمنية معينة من اجل الحصول على مزيد منن التدفقات النقدية في المستقبل تكون بمثابة تعويض عن القيمة الحالية للاموال المستثمرة ، وكذلك تعويض عن الانخفاض المتوقع في القوة الشرائية للاموال المستثمرة بسبب التضخم مع امكانية الحصول على عائد معقول مقابل تحمل عنصر المخاطرة .

وعلى هذا الاساس يمكن القول ، بأن الاستثمار يختلف عن الادخار ، فأذا كان الاستثمار يعني التضحية بمنفعة حالية ، فأن الادخار يعني ، الامتناع عن جزء من الاستهلاك الحالي من اجل الحصول على مزيد من الاستهلاك في المستقبل . كما ان الاموال المدخرة ، ليس بالضرورة ان تتحول الى استثمار وبنفس الفترة الزمنية ، وذلك يعتبر الاساس في الازمات الاقتصادية ، اذ من الممكن ان تبقى الاموال مكدسة في البنوك دون ان تجد طريقها الى الاقراض وبالتالي للاستثمار اذا كان سعر الفائدة مرتفعاً ، او اذا كانت الظروف الاقتصادية والسياسية غير مشجعة للاستثمار .

واذا كانت عملية الاستثمار تعني التضحية باشباع رغبة استهلاكية حالية ، املا في الحصول على مزيد من الاشباع في المستقبل ، وان تلك التضحية لابد ان يقابلها تحمل مستوى معين من المخاطرة والتي لابد ان يقابلها مستوى معين من العائد ، فأن الادخار يعني مجرد تأجيل رغبة استهلاكية حالية ، وان ذلك التأجيل لايقابله تحمل اي درجة من المخاطرة.

وحسب ما ورد في الاطار العام لمفهوم الاستثمار يمكن القول ان الاستثمار في حقيقته يتحدد بقيام شخص طبيعي او معنوي في بلد غير بلده بأستخدام خبراته او جهوده او امواله في القيام بمشروعات اقتصادية سواء كان بمفرده او بالمشاركة مع شخص طبيعي او معنوي محلي او اجنبي او مع الدولة او مع مواطنيها في انشاء مشروع او مشروعات مشتركة .

ويتميز الاستثمار المباشر بطابع مزدوج الاول وجود نشاط اقتصادي يزاوله المستثمر الاجنبي في البلـد المضيف والثاني ملكيته الكلية او الجزئية

للمشروع اي الاستغلال المباشر للمشروع . واي مشروع من هذا النوع يمكن ان يحدد الشخصية القانونية سواء كانت شركة وليدة اي ابتدائية لاول مرة او عن طريق شراء شركة محلية اواجنبية بشكل كلي او جزئي او عن طريق مشاركة شركة اخرى .

ومن افضل الاستثمارات لدى المستثمرين الاجانب ان يكون الاستثمار بشكل مباشر ، ففي هذه الحالة يكون لهم حق اختيار النشاط الذي يستثمرون فيه من جهة وكذلك لهم حق السيطرة على هذه المشروعات لما يمتاز به من نفوذ لهم في هذا النوع من الاستثمار وللدولة المضيفة حق توجيه المستثمرين نحو انشطة اقتصادية معينة حسب احتياجاتها ويأتي هذا التوجيه من خلال التشريعات الوطنية التي تنظم الاستثمار وتشرع له القوانين الخاصة به .

ثانياً : الاهمية الاقتصادية للاستثمار :

The Importance of Investment

يعتبر موضوع الاستثمار من بين العديد من الموضوعات الاقتصادية التي حظيت بأهتمام كبير من قبل العديد من الاقتصاديين والسياسيين والمفكرين وبخاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، نظراً لما له من اثر فعال ومن علاقة وثيقة في زيادة الدخل القومي وفي تحقيق عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية . حيث ان اي زيادة في الاستثمار المستقل ومن خلال مضاعف الاستثمار والمعجل سوف تؤدي الى زيادة مضاعفة في الدخل والانتاج والاستخدام وانتقال الاقتصاد من حالة الى حالة افضل .

ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار ، جاء من خلال قيامها بأصدار القوانين والتشريعات المشجعة للاستثمار ، ليس على مستوى دولها فقط ، بل امتد ذلك الاهتمام ليشمل كافة الدول الاخرى ، ويبدو ذلك واضحاً من خلال قيام تلك الدول بتسهيل كافة الاجراءات اللازمة لانتقال رؤوس الاموال الى الدول الاخرى ، ذلك الاتجاه الذي يظهر واضحاً من خلال نشاط الشركات متعددة الجنسية .

كما يلاحظ ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به لم ينحصر بالنواحي الكمية ، بل امتد ليشمل النواحي النوعية ، تلك النواحي التي تتمثل بالاهتمام بزيادة وتحسين انتاجية راس المال والعمل على تحسينها بأستمرار . اضافة الى اهتمامها بتحقيق الاستخدام والتوزيع الامثل لراس المال المتاح بين الفرص الاستثمارية المتعددة . ان اهتمام الدول المتقدمة بموضوع الاستثمار والمواضيع المتعلقة به انعكس بشكل او بأخر على زيادة التراكمات الراسمالية والتي كانت الاساس في تحقيق تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والحضاري .

اما في الدول النامية فعلى الرغم من اهمية الاستثمار ودوره الفاعل في تحقيق برامجها التنموية والاجتماعية ، فأنه في ظل الندرة الحادة التي تواجهها تلك الدول في عنصر راس المال ، (الذي يمثل العقبة الاساسية التي تواجه عملية التنمية فيها) ، يلاحظ ان هذا الموضوع لم يعطى الاهمية والاهتمام الكافي ، اذ تتميز معظم الدول النامية على الرغم من الندرة الحادة لراس المال ، في سوء استخدام للموارد المالية المتاحة ، اضافة الى سوء توزيع للمال المتاح بين الاستخدامات المختلفة .

ثالثاً : اهداف ودوافع الاستثمار : Investment Goals

تختلف اهداف الاستثمار بلأختلاف الجهة التي تقوم بعملية الاستثمار ، حيث يكون الهدف من عملية الاستثمار ، هو تحقيق النفع العام ، كما هو عليه بالنسبة للمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة مثل انشاء مستشفى او جامعة حكومية او خط سريع . . . الخ ، وقد يكون الهدف من عملية الاستثمار هو تحقيق العائد او الربح ، كما هو عليه الحال بالنسبة للمشروعات التي يقوم بها قطاع الاعمال ، وبصورة عامة ، يمكن القول ان اغلب الدراسات التي تتناول موضوع الاستثمار تركز على الاستثمارات في قطاع الاعمال ، اي الاستثمار الذي يهدف الى تحقيق عائد او ربح ، ومن الطبيعي في هذه الحالة فأن لكل من المستثمر والبلد المضيف ، له عدد من الاهداف والدوافع تجعل كل منهما يسعى الى العمل مع الطرف الاخر لتحقيق تلك الاهداف والدوافع من اجل الحصول على مصلحة وعادة ما يقوم البلد المضيف في القيام بالعديد من الاجراءات منها الادارية والقانونية لترغيب المستثمرين في القيام بعملية الاستثمار ، وفيما يلي نبين اهداف ودوافع الاستثمار بالنسبة للمستثمر والبلد المضيف .

* أهداف المستثمر :

1 - الحصول على المواد الخام من الدولة المستثمر فيها لاجل استخدامها في صناعة ذلك البلد .

2 - الاستفادة من القوانين المشجعة للاستثمارات والاعفاءات الضريبية المقررة التي تمنحها للمستثمرين من اجل جذب الاستثمارات الاجنبية اليها .

٣ - ايجاد اسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الاجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الراكدة والتي لاتستطيع هذه الشركات تسويقها في موطنها .

٤ - الاستفادة من الاجور المنخفضة للايدي العاملة في الدولة المستثمر فيها اضافة الى تكاليف النقل الضئيلة .

٥ - من اهداف الشركات الاجنبية المستثمرة تحقيق الربح في الدول المضيفة تفوق بكثير ارباحها من عملياتها داخل موطنها .

٦- سهولة قيام الشركات الاجنبية بمنافسة الشركات المحلية من حيث جودة الانتاج وانخفاض الاسعار ونوع الخدمة بسبب تملكها احياناً للتكنولوجياً المتقدمة ووفرة راس المال .

٧- تستفيد الشركات الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة من قلة المخاطر ، اذ انه كلما توزعت وانتشرت الاستثمارات على عدد اكبر من الدول كلما قلت بالتالي مخاطر هذه الاستثمارات .

- دوافع البلد المضيف للاستثمار :

1- الاستفادة من التقدم التكنولوجي وفن الادارة الحديث الذي تمتاز به الدول المتقدمة مع توظيف الخبرات الادارية النادرة في كثير من الاحوال وهذا يعد احد الاهداف الرئيسة التي صيغ من اجلها قانون تشجيع الاستثمار في الاردن

٢- معالجة البطالة واستحداث فرص التشغيل في المشاريع التي يتم الاستثمار فيها.

٣- من خلال الاستثمارات الاجنبية تستطيع الدول المضيفة زيادة نسبه الصادرات وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها خاصة في المشروعات التي يخصص انتاجها للتصدير .

٤- تقليل الاستيرادات من خلال زيادة الانتاج المحلي والتعويض عن الاستيرادات .

٥- محاولة الدولة المستثمر فيها توسيع اسواقها التجارية واستحداث اسواق جديدة وتحسين حركتها التجارية مع العالم الخارجي .

الفصل الثاني

تحليل واقع الاقتصاد الاردني وتحديد فرص الاستثمار المتاحة

أولاً : الخصائص والسمات الاساسية للاقتصاد الاردني .

يمكن تقسيم سمات الاقتصاد الاردني الى مجموعة من الثوابت التي يصعب تغيرها في المستقبل المنظور ، ومجموعة من المتغيرات التي يمكن تغيرها مع مرور الزمن أو وفقاً لسياسات اقتصادية يمكن ان تنتهجها الدولة .

- ثوابت وسمات الاقتصاد الاردني :

1 – شحة الموارد الطبيعية والبشرية : تتسم الاردن بندرة الموارد الطبيعية نسبة الى ما متاح منها في محيطه الاقليمي ، وقد نتج عن ذلك ان توجهت جهود التنمية نحو استغلال القدر الاكبر من هذه الموارد وتعظيم النفع منها ومن هنا كانت مشروعات الاحتكار الطبيعي في الفوسفات والاسمدة والبوتاس . اما في مجال الموارد البشرية فقد اتسم الاردن بأنخفاض نسبة المشاركة في النشاط الاقتصادي والتي لم تتجاوز في المتوسط 23% الامر الذي يعني ارتفاع نسبة الاعالة بحيث بات الفرد يعول في المتوسط أربعة افراد .

2 – صغر حجم الاقتصاد والانفتاح : يعتبر الاقتصاد الاردني صغير الحجم مفتوح Small – Open Economy وتتبلور حقيقة صغر حجم الاقتصاد في حقائق جغرافية وديمغرافية (سكانية) وأقتصادية ، وان كانت المساحة الجغرافية وعدد السكان يحكمان البعدين الاولين في صغر الحجم ، فأن البعد الاقتصادي لصغر الحجم يتمثل اساساً في علاقة الاقتصاد بالعالم الخارجي في مجال التجارة الخارجية وما يؤكد ذلك ان الاقتصاد لا يمتلك اي سيطرة نسبية على الاسعار العالمية لصادراته واستيراداته ، ويتحدد ذلك السعر بالنسبة للاردن في ضوء معاملاته التجارية الدولية .

3 – ضيق السوق المحلي : يتميز السوق الاردني بجانبيه ، جانب الطلب (الطلب الكلي) وجانب العرض بأنه سوق ضيق الاستيعاب ، وهذا يعني من ناحية وجود فوائض انتاجية في السلع ذات الميزة النسبية في الانتاج والتي يعجز جانب الطلب عن استيعابها لصغر حجم السوق . مما يحتم ضرورة السعي الدائم لفتح الاسواق ، ومن ناحية ثانية فأن شحة الموارد وتركزها حتم دوماً الحاجة الى استيراد المتطلبات الاساسية والكمالية للمستهلك الاردني لتغطية الطلب الفائض عن امكانيات الانتاج المحلي .

4 – أقتصاد أقليمي النسق دولي التأثير : يمتاز الاقتصاد الاردني في ظل المعطيات السابقة بأرتباطه الدقيق أقليمياً ودولياً لتحقيق اهدافه التنموية واستكمال الحاجات الضرورية التي يعجز السوق المحلي عن توفيرها ، ناهيك عن استيعاب الفائض في الموارد البشرية والطبيعية والسلع والخدمات النهائية التي يمكن ان تقدمها تلك الفوائض . وفي ظل الارتباط الشديد بين الاقتصاد الاردني ونسقه الاقليمي بشكل اساسي والدولي بشكل تكميلي فقد أضحى الاقتصاد

الاردني مرآة عكست بوضوح كل التقلبات التي شهدتها الاسواق الاقليمية بوجه خاص والاسواق الدولية بوجه عام .

- متغيرات سمات الاقتصاد الاردني :

1 – الدور الانتاجي للدولة : تسيطر الدولة على الحلقات والمؤسسات الانتاجية الاساسية الكبيرة الحجم لاسباب تتعلق بكبر حجم رأس المال المطلوب لتلك الاستثمارات أو لوجود البعد الاستراتيجي لتلك الاستثمارات ، أضافة الى عدم الاستقرار السياسي والعسكري في المنطقة خلال الفترات المتلاحقة مما جعل من قضية استقطاب راس المال العربي أو الاجنبي للأستثمار في تلك القطاعات التي تتطلب رؤوس اموال كبيرة امراً في غاية الصعوبة ، حيث مثلت سيطرة الدولة على المؤسسات الانتاجية الكبيرة بحدود 15% من اجمالي القيمة المضافة المتحققة في الناتج المحلي الاجمالي للأقتصاد كان ابرزها في مجال الصناعات الاستخراجية والمياه والكهرباء والنقل والاتصالات .

2 – التركيز الجغرافي والسلعي في التجارة الخارجية : تتفاعل التجارة الخارجية للاردن مع سماته الاساسية ليكون الاقتصاد اقليمي النزعة ودولي التأثير ، فقد برز في هذا الاتجاه التركيز الجغرافي للتجارة الخارجية للاردن ، حيث وصلت نسبة التجارة الخارجية مع الدول العربية المجاورة (النسق الاقليمي) بمعدل يقدر بحدود 50% من اجمالي الصادرات الاردنية ، مع تركز نحو ثلث استيرادات الاردن من الدول الاوربية (النسق الدولي) وبأضافة الدول العربية 20% فأن هاتين الكتلتين تسيطران على ما يزيد عن نصف الاستيرادات الاردنية .

3 – سيطرة قطاع السلع المحلية (الخدمات اساساً) على هيكل الناتج المحلي : لقد عكست السمات الاساسية للأقتصاد الاردني في مجالي توفر الموارد ، وصغر حجم الاقتصاد وطبيعة السوق آثارها بشكل واضح على هيكل القطاعات المولدة للدخل ، فكانت قطاعات السلع المحلية (الخدمات والتجارة المحلية) بشكل اساسي هي المسيطرة في هذا النطاق ومثلت هذه القطاعات 70% من الناتج المحلي الاجمالي .

4 – ظهور الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية : لقد عانى الاقتصاد الاردني على مدى الفترات المتعاقبة من مجموعة من التشوهات الاقتصادية والاختلالات الهيكلية التي تراكمت مع مرور الزمن وبرزت بشكل واضح في نهاية العقد الماضي ، وهذه الاختلالات البنيوية في الحقيقة هي موروثة لازمت الاقتصاد وأصبحت من سماته العامة ، وتمثلت بضعف الترابط القطاعي ووجود خلل في التركيب القطاعي بسبب توجه العملية الاستثمارية بأتجاه واحد، مما أفضى ان تصب مخرجات العملية الانتاجية بأتجاه الاستهلاك النهائي فقط الى جانب هيمنة بعض القطاعات على الاقتصاد بفعل تدفقات مبيعات منتجاتها للخارج ، والتي تمثل جزءً مهماً من مجموعة التدفقات الكلية (المستخدمات

والمنتجات لمجموعة القطاعات الاقتصادية) كما أدى استيراد السلع الوسيطة والنهائية الى اختلال بين العناصر المكونة للبنية الاقتصادية وتعميق الارتباط بالسوق العالمية ، ويمكن تلخيص تلك التشوهات والاختلالات بالاتي :-

أ – تراجع مستويات النمو الحقيقي في الاقتصاد الاردني من 11.6% خلال الفترة 1974 – 1982 الى 3.5% للفترة 1989 – 1997 . وكما مبين في الجدول التالي .

جدول رقم (1)
تقدير معدلات النمو الحقيقية للاقتصاد الاردني للفترة
1967 - 1997

الفترة	النمو بالاسعار الجارية %	النمو الحقيقي %
1967 – 1973	5.9	1.3
1974 – 1982	24.5	11.6
1983 – 1988	3.9	2.2
1989 - 1997	11.1	3.5

حيث يتضح من مؤشرات الجدول السابق ، ان الفترة الاولى هي فترة اضطرابات وعدم استقرار تعرض فيها الاقتصاد الاردني الى المزيد من الصدمات الداخلية والخارجية التي اثرت على مسارات نموه فكان من الطبيعي أن تنخفض معدلات النمو الحقيقي حيث لم تزد في المتوسط عن 3.1% ، مما يعني في ظل نمو سكاني يصل الى نحو 4% سنوياً ، ان نصيب الفرد من الدخل قد تراجع في تلك الفترة بنسبة 1% . اما خلال مرحلة الازدهار والانتعاش (1974 – 1982) فقد تأثر الاقتصاد الاردني بمجموعة من المعطيات التي تغذى بها من نسقيه (الاقليمي والدولي) خلال تلك الفترة ، وكان من ابرز ذلك ارتفاع اسعار النفط والازدهار الذي شهدته منظقة الخليج العربي بفعل (الفورة النفطية) ، وقد انعكس ذلك على الاقتصاد الاردني في شكل تدفقات المساعدات الخارجية وانفتاح اسواق التجارة الخارجية الاقليمية ، واستيعاب العمالة الاردنية مما أدى الى التخلص من مشكلة البطالة والحصول على تحويلات عاملين شكلت مع المساعدات الخارجية مانسبته 34% سنوياً من اجمالي الناتج القومي خلال تلك الفترة . من ناحية اخرى تركت حرب لبنان وحرب الخليج الاولى اثراً ملموساً على التجارة الخارجية للاردن ، حيث تحول

ميناء العقبة الى شريان يعوض العراق عن ميناء البصرة المعطل بفعل الحرب ، كما يعوض عن تجارة الترانزيت عبر الموانيء اللبنانية ، وكات من نتائج هذه المعطيات ان حقق الاقتصاد الاردني معدل نمو سنوي حقيقي قدر بحوالي 11.6% خلال الفترة 1974 – 1982 وانطلق الاقتصاد خلال هذه الفترة في تنفيذ خططه الاقتصاديــة التنموية الخمسية .

اما الفترة الثالثة من مراحل نمو الاقتصاد الاردني (1983 – 1988) فكانت تمثل فترة الركود والكساد ، حيث تأثر الاقتصاد الاردني في هذه الفترة بظروف الانكماش التي شهدها نسقاه الاقليمي والدولي ، حيث تأثرت التجارة الاقليمية بفعل الاجراءات والسياسات التي طبقتها المنطقة بفعل انخفاض العوائد النفطية ، كما تأثرت عوائد صادرات الاردن من المواد الخام بفعل تراجع الاسعار العالمية لتلك المواد ، كما تراجع حجم التدفقات المالية من تحويلات العاملين والمساعدات الاقليمية نتيجة لذلك تراجعت وتيرة النمو الاقتصادي للبلاد من 12% الى نحو 2% سنوياً خلال هذه الفترة . الامر الذي يعني تراجع مستوى الدخل الحقيقي للفرد الاردني بما يصل الى 2% سنوياً أيضاً . وفي ظل التراجع المستمر في الموارد المالية الخارجية للبلاد والتي كانت تصل الى أكثر من ثلث الناتج المحلي الاجمالي ، فقد سعت الحكومة ومنذ بداية الثمانينات الى احتواء العجز المالي والعجز في ميزان المدفوعات من خلال الاقتراض الداخلي والخارجي وبشكل كبير ، ومنذ نهاية عام 1988 دخلت البلاد في أزمة مديونية خارجية خانقة وصلت نسبتها 190% من الناتج المحلي الاجمالي .

اما الفترة الاخيرة 1989 – 1997 وما بعدها فقد تميز فيها الاقتصاد الاردني بأنه قد وصل الى مرحلة التشوهات والاختلالات الهيكلية الحقيقية التي افقدته القدرة المالية المناسبة للأداء الاقتصادي ، وقد فشلت محاولات الدولة للتوصل الى حل مشكلة المديونية واعادة جدولة الديون المستحقة مع كل من (نادي باريس للديون الرسمية ، ونادي لندن للديون التجاريــة) . لأن حل هذه المشكلة لايمكن ان يتم الا من خلال صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، وبما ان خلال هذه الفترة قد تجاوزت اعادة الجدولة الى الحاجة الملحة لتمويل جديد بقروض ميسرة لذلك فقد كان لابد من تبني برنامج تصحيح هيكلي ، ومن هنا جاء اتفاق برنامج الاصلاحات الهيكلية الاول للفترة 1989 – 1992 ، بيد ان أزمة الخليج الثانية لم تمهل البرنامج أكثر من خمسة عشر شهراً توقف بعدها البرنامج بفعل الازمة ، وما ان وضعت تلك الازمة أوزارها حتى انخرط الاردن في توقيع اتفاق تنفيذ برنامج التصحيح التالي 1992 – 1998 الذي تميز بطول مدته وتدرج اهدافه .

ب – اضافة الى تدني مستويات النمو الحقيقي للاقتصاد الاردني فقد ظهرت مشاكل اقتصادية اخرى ضمن اطار الاختلالات الهيكلية والتشوهات الاقتصادية

التي عانى منها الاقتصاد الاردني قبل انتهاجه برامج التصحيح واعادة الهيكلة ، من ابرز هذه المشاكل .

- تفاقم عجز الموازنة الذي وصلت نسبته الى 25% من الناتج المحلي الاجمالي في نهاية عقد الثمانينات ، وبالرغم من اتباع برنامج التصحيح الاقتصادي الذي وضع ضمن اهدافه تخفيض العجز الى نحو 2.5% ، الا ان نسبته وصلت في عام 1998 حوالي 10% .

- المديونية الخارجية ، حيث وصل عبء المديونية في الاردن عام 1989 حوالي 190% من الناتج المحلي الاجمالي وانخفضت تلك النسبة الى 93% في عام 1997 بيد انها مازالت أعلى من النسبة النمطية الملائمة في أغلب دول العالم .

- تفاقم مشكلة عجز ميزان المدفوعات ، حيث لم يشهد ذلك الميزان تحسناً الا في سنوات معينة ولأسباب غير مستدامة ، وبشكل خاص أرتفع العجز التجاري من 26% من الناتج المحلي الاجمالي عام 1991 ، أي قبل بدء البرنامج التصحيحي الاخير الى نحو 32.5% عام 1997 ، بالرغم من استهداف البرنامج لنسبة 12% .

- ظهور البطالة وتفاقمها في الفترة الاخيرة ، حيث عانى الاقتصاد الاردني من البطالة على مدى الفترات المتعاقبة ، وانخفضت فقط خلال فترة الرواج التي شهدتها المنطقة حيث استوعبت اسواق الخليج العمالة الاردنية الفائضة ، وخلافاً لذلك فقد قدرت المصادر غير الرسمية البطالة بما يزيد عن 25% في حين قدرتها المصادر الرسمية 15% .

ثانياً : السياسة الاستثمارية ضمن برامج التصحيح وهيكلة الاقتصاد الاردني

في ظل السمات المتغيرة للاقتصاد الاردني ، التي سبق الاشارة اليها في الفقرة السابقة سيتم دراسة الرؤية المستقبلية التي حددتها الدولة لسياسة الاستثمار ، في ظل السمات المتغيرة للاقتصاد الاردني والتحديات المستقبلية المحتملة . سيما ونحن نعرف ان السمات المتغيرة للاقتصاد الاردني قد حددت في أربعة محاور اساسية هي دور الدولة ، سيطرة قطاع الخدمات على توليد الدخل ، التركز السلعي والجغرافي ، الاختلالات الهيكلية .

لقد تمت الاشارة سابقاً الى الدور الذي تلعبه الدولة في الاردن في العملية الانتاجية ، بيد ان الرؤية المستقبلية لهذا الدور تتمحور خلافاً للدور الانتاجي ، على ما هو نطاق وحجم الدور الذي يجب ان تضطلع به الدولة في أقتصاد صغير مفتوح كما هو الحال في الاردن ، والحقيقة الراسخة حتى في اقتصاديات السوق ، ان تحييد دور الدولة في الحياة الاقتصادية آمر مستبعد ، ذلك ان المطروح هو حجم ونطاق ذلك الـــدور وليس استبعاد الدولة أو تحييدها ، فقد ابرز التقرير السنوي للتنمية الذي يصدر عن البنك الدولي ، ان التنمية التي

اعتمدت على سيطرة الدولة أثبتت فشلها ، كما فشلت في الوقت نفسه التنمية التي استبعدت دور الدولة تماماً ، ومن هنا المطلوب هو تفعيل الدور التحفيزي للدولة ، الامر الذي يجتذب القطاع الخاص ويجعل من جهود الدولة مكملة لجهود القطاع الخاص في تحقيق اهداف التنمية ، ويعتمد دور الدولة في هذا الاطار على قدرتها في تطبيق القانون والحفاظ على الاستقرارالاقتصادي الكلي ،وتوفير الاستثمار اللازم في مجال البنية الاساسية وتوفير الخدمات الاجتماعية ناهيك عن دور الدولة الاساسي في توفير الدعم للطبقات الفقيرة وفي حماية البيئة ، ان المراد قوله هنا ان القطاع الخاص لن يستطيع العمل دون ان يتوفر له دور مساند وفاعل من قبل الدولة ، ويرتكز هذا الدور بشكل اساسي في توفير الاطار التشريعي والقانوني لتنظيم عمل ذلك القطاع مما يحميه من سوء الاستغلال ويوفر له مناخاً استثمارياً في ظل قانون منع الاحتكار وضوابط الدولة في منع الاغراق .

وبالرجوع الى حالة الاقتصاد الاردني ، فقد نما دور الدولة في العملية الانتاجية في ظل ظروف معينة تمحورت حول ضرورة الاستثمار في مؤسسات كبيرة الحجم نسبياً نتيجة لعدم توفر رأس المال المطلوب لدى القطاع الخاص أو لوجود بعد استراتيجي معين في بعض الصناعات حال دون امكانية القطاع الخاص لأمتلاكها . ناهيك عن ظروف عدم الاستقرار التي شهدتها المنطقة في السابق مما حال دون توفر المناخ الاستثماري المناسب . ان القضية الاخيرة المحورية في موضوع دور الدولة هي ان الامر ليس مجرد تخلي الدولة عن سيطرتها الانتاجية لصالح سيطرة جديدة من قبل القطاع الخاص ، ومن هنا فالمطلوب هو استراتيجية اساسية لأعادة النظر في دور الدولة بما يكفل حسن التصرف بمؤسسات القطاع الخاص ويصحح التشوهات الهيكلية في الاقتصاد ، مما يؤهل القطاع الخاص لمواجهة التحديات التنافسية وانفتاح الاسواق وغيرها من ارهاصات العولمة الاقتصادية .

وفي ظل هذه التوجهات الاستراتيجية باشرت الدولة بالعمل على تنفيذ برنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة 1992 – 1998 آثر الازمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد خلال عامي 1988 ، 1989 واستمر العمل بالبرنامج لثلاث سنوات اخرى لاحقة 1999 – 2001 وركز البرنامج على السياسات التالية :

-تعزيز دور القطاع الخاص ودعم مجالات الاستثمار .

-انتهاج سياسات نقدية ومالية تقشفية لتحقيق الاستقرار النقدي والمالي .

-تخفيض الرسوم الكمركية وزيادة الضرائب لاسيما ضريبة المبيعات .

-رفع الدعم التدريجي عن السلع الاساسية .

وانطلاقاً من هذه التوجهات اعتبرت الدولة الاستثمار ركيزة اساسية هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة بما ينسجم ومصالح الاردن العليا ويحقق له الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي

المنشود ، ذلك من خلال تفعيل الترابط بين الاقتصاد والمكونات الاخرى للدولة والمجتمع بمنظومة متكاملة ، وتعزيز القدرة التنافسية الاردنية في مجالات الانتاج والادارة والتسويق وخفض معدل الفقر والبطالة ، ويعد توجه الاردن لرسم استراتيجية وطنية لتشجيع الاستثمار واعادة الهيكلة والاصلاح الاقتصادي وتحرير التجارة والانفتاح على مناطق التجارة الحرة المحيطة وعلى الاسواق العربية والعالمية ، والمشاركة في الاتفاقيات التجارية الدولية افضى ذلك الى تشجيع وجذب الاستثمارات الاجنبية وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة ومما يؤكد ذلك ان مؤشرات الجدول رقم (2) توضح ان قيم تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر (FDI) للاقتصاد الاردني ازدادت من 41 مليون دولار في عام 1992 الى 70 مليون دولار في عام 1997 . اي بلغت نسبتها من اجمالي تدفق الاستثمارات الاجنبية والعربية 3.2% في هذا العام بعد ان كانت 1.6% في عام 1992 وبلغ معدل هذه الاستثمارات لمتوسط الفترة (1986 – 1997) بحدود 18 مليار دولار .

جدول رقم (2)اجمالي التدفق الاستثماري للفترة 1992 - 1997

السنوات	القيمة مليون دولارFDI	اجمالي التدفق الاستثماري	النسبة من اجمالي التدفق %
1992	41	2523	1.6
1993	34	4151	0.8
1994	3	2910	0.1
1995	13	0.641	2.0
1996	16	0.644	2.5
1997	70	2221	3.2
متوسط الفترة 1986-1997	18	2044	0.8

المصدر : United Nations: World Investment Report

والحقيقة ان الاسباب التي شجعت على زيادة حجم تدفق رؤوس الاموال الاجنبية الى الاقتصاد الاردني وجذب الاستثمارات هو عمليات التغيير الهيكلي وسياسات تثبيت الاقتصاد الكلي التي بدأتها الاردن منذ نهاية الثمانينانت وكذلك سياسات تحرير القطاع المالي وخصخصة النظام المصرفي وتقليل القيود المفروضة على حركة تدفقات راس المال الاجنبي والاجراءات التنظيمية والتشريعات القانونية التي اتخذتها الدولة لحماية المستثمر الاجنبي ، كل ذلك ساهم في تعزيز زيادة حجم التدفقات المالية لهذه الدولة وتعزيز موقف المستثمر الاجنبي نفسه ، أضف الى ذلك مبادرة الدولة في تشجيع ودعم القطاع الخاص وعدم تقيده أو منافسته ودعم البنية الاقتصادية الاساسية (راس المال البشري وكذلك راس المال المادي

) والعمل على خلق وتطوير بنية مؤسسية اساسية تشمل انشاء وحماية أطر قانونية وتنظيمية اجتماعية ملائمة وحوافز اقتصادية واقتصاد تنافسي مفتوح ومتحرر ، والحقيقة ان كل هذه الاجراءات والظروف والقرارات قد خلقت المناخ الاستثماري الملائم لتدفق رؤوس الاموال الاجنبية في الاقتصاد الاردني .

ثالثاً : العوامل الاخرى الجاذبة للاستثمارات العربية في الاردن

تعتبر البيئة الملائمة والمحفزة للاستثمار من العناصر المهمة التي يجب توفرها لاحداث تنمية اقتصادية ، حيث ان الاستثمار يواجه عادة مخاطر كثيرة تقليدية تشترك فيها مختلف الاقتصادات ، الا ان مخاطر البيئة غير الملائمة هي الاخطر على الاستثمارات المحلية والاستثمارات الاجنبية بشكل خاص ، فلا يعقل من الاستثمارات الاجنبية الدخول الى بيئة غير محفزة للاستثمار ، تاركة كل ما تقدمه الاقتصادات الاخرى من حوافز وضمانات ، كما ان الاستثمارات المحلية لاتجرؤ على الاستثمار في بيئة غير مستقرة وغير واضحة وعادة ما تتركز في مجالات ذات خطورة (وبالتالي ربحية) متدنية ، بل قد تكون مثل هذه البيئة عامل طرد لهذه الاستثمارات وسبباً في هجرتها الى الاقتصادات المجاورة .

البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الاردني تتميز بخصائص متميزة جاذبة للاستثمارات العربية وخاصة الخليجية منها ، فعامل الامان والاستقرار السياسي والاقتصادي يعد عنصر مهم في هذه البيئة شجع وبشكل بارز على تدفق حركة الاستثمارات العربية في الاردن ، اضافة الى البنية التحتية وتوفر المؤسسات الساندة للعملية الاستثمارية هي الاخرى ساعدت على جذب الاستثمارات العربية ، حيث استحدثت كثير من المنظمات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية مهمتها تقديم الخدمات والاستشارات الاقتصادية والقانونية للمستثمرين .

وضمن الاطار المؤسسي والتشريعي للبيئة الاستثمارية ، تم سن وتعديل أكثر من 200 قانون وتشريع وامام هذه التشريعات تم استحداث المؤسسات المساندة للاستثمار حيث تم تأسيس الغرف التجارية والصناعية ومؤسسات دعم التجارة الخارجية والمؤسسات المالية المتمثلة بسوق الاوراق المالية والبنوك والاتحادات الصناعية المختلفة والمناطق الصناعية والوزارات المعنية كالاقتصاد والتجارة وهيئة تشجيع الاستثمار ودائرة الاحصاء المركزية بالاضافة الى تطور وسائل الاعلام والمؤسسات المجتمعية .

وتعتبر هنا مؤسسة تشجيع الاستثمار ، من أهم المؤسسات الساندة لحركة الاستثمارات العربية في الاردن ، حيث انشأت هذه المؤسسة بموجب قانون تشجيع الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 وبدء عملها عام 1996 ، تتمتع هذه المؤسسة بشخصية اعتبارية ذات استقلال أداري ومالي ، تهدف الى تعزيز الثقة في البيئة الاستشارية والتعريف بالفرص الاستثمارية والترويج لها وتبسيط اجراءات التسجيل والترخيص للمشاريع الاستثمارية ومتابعتها ، ومنح الحوافز

الكمركية والضريبية المنصوص عليها في القانون وتقديم المشورة وتوفير المعلومات والبيانات للمستثمرين ووضع برامج لترويج الاستثمار المحلي والاجنبي في المملكة .

اما قانون الاستثمار رقم 16 لسنة 1995 الذي آنشأت بموجبه هذه المؤسسة ،فأن اطاره العام يغطي قطاعات الصناعة والزراعة والفنادق والمستشفيات ومراكز المؤتمرات ومدن التسلية والترويح السياحي وخدمات استخراج ونقل وتوزيع الغاز والمياه والمشتقات النفطية والنقل البحري وسكك الحديد ومن أهم النقاط التي تضمنها هذا القانون هي :-

1 – اعفاء كافة الموجودات الثابتة المستوردة وقطع الغيار للمشروع من الرسوم والضرائب الكمركية على ان لاتزيد قيمة هذه القطع عن 15% من قيمة الموجودات الثابتة .

2 – يعفي القانون كافة الموجودات الثابتة المستوردة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه بزيادة من الرسوم والضرائب الكمركية اذا ادى لزيادة لاتقل عن25% من الطاقة الانتاجية للمشروع .

3 – اعفاء المشروع الاستثماري من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية لمدة عشر سنوات وبنسب تتراوح مابين 25% - 75% وذلك حسب درجة التطور الاقتصادي التي يقع فيها المشروع .

أضافة الى ما ورد من خصائص ومميزات للبيئة الاستثمارية في الاردن، فقد شرعت الدولة مؤخراً ضمن برامجها الاقتصادية الى تطبيق سياسة خصخصة مشاريع القطاع العام حيث قامت الحكومة ببيع حصص لها من 64 شركة ، من أهمها شركة الاسمنت والاتصالات ومؤسسة النقل العام وشركة البوتاس العربية وسلطة المياه وغيرها من قطاعات السياحة والطيران ، اضافة الى ذلك هناك العديد من المشاريع قيد الخصخصة ومن أهمها مشاريع في قطاع البريد والاتصالات والكهرباء والطيران المدني وشركة الفوسفات الاردنية وسكة حديد العقبة ، حيث بلغ أجمالي عوائد عمليات خصخصة المشاريع أكثر من مليار دينار تم استخدام جزء منها في تمويل المشاريع التنموية ، وكذلك أستطاع برنامج الخصخصة ان يجذب استثمارات تزيد عن مليار دينار للمشاريع التي تم خصخصتها في قطاع الاتصالات والمياه والنقل .

والجدول التالي يبين المشروعات التي تم خصخصتها خلال الفترة (2005 – 2007) .

المشروع	النسبة
شركة توليد الكهرباء المركزية	%51
شركة توليد الكهرباء المركزية	%100
شركة توليد كهرباء أربـد	%55.4
شركة الاتصالات الاردنية	%41.5
شركة مناجم الفوسفات الاردنية	%40
الخطوط الجوية الملكية الاردنية	%49
الشركة الاردنية لصيانة محركات الطائرات	%100
الشركة الاردنية لتدريب الطيران والتدريب التشبيهي	%80
كلية الملكة نور الفنية للطيران	%80

الفصل الثالث
العلاقة بين حركة الاستثمارات العربية والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الاردني

تشير النظرية الاقتصادية الى وجود علاقة قوية بين الاستثمار ومستوى النشاط الاقتصادي الحقيقي والمتمثل بالناتج المحلي الاجمالي الحقيقي ، فمن خلال المضاعف والمعجل (Multiplier and Accelerator) يؤدي الاستثمار الى زيادة الطلب الكلي الفعال ومن ثم تفعيل الانشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والانتـاج الحقيقي في القطاعات الاقتصاديـة المختلفـة ، حيث ان الاستثمار يـؤدي الى رفع كمية رأس المال وبالتالي رفع القـدرة الانتاجية المستقبليـة . ولذلك فأن الاستثمار اذا وجهه بشكل سليم يفضي الى معالجة التشوهات الاقتصاديـة والاختلالات الهيكليـة في الاقتصاد المعني بوصفه أداة مهمة من الادوات التي تساهم وبشكل فاعل في تحقيـق النمو الاقتصادي المتوازن . ومن هنا نجد ان الدراسات الاقتصادية اظهرت ان هناك علاقة مباشرة (طردية) بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي بأنشطته وقطاعاته

الاقتصادية المختلفة ، ولكي يمارس الاستثمار دوره الفاعل هنا ينبغي ان يوجه نحو القطاعات القائدة في الاقتصاد ، اي تلك القطاعات التي لديها القدرة على تحقيق اعلى قيمة مضافة في الاقتصاد ولاينحسر في القطاعات الاقتصادية الخدمية . وعليه يمكن القول انه بالاضافة الى طبيعة العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلي الاجمالي الحقيقي على مستوى القطاعات الاقتصادية وخاصة الانتاجية منها ، تلعب الامور الاخرى دوراً هاماً في اتخاذ قرار الاستثمار وتوجيهه الوجه الاقتصادية المرغوبة ، فأذا كانت البيئة السياسية والقانونية والاجرائية معقدة وغير مستقرة وغير واضحة ، تنعدم الرغبة في الاستثمار بغض النظر عن مستويات النشاط الاقتصادي وعن معدلات الفائدة في السوق المالية والمصرفية ، في هذه الحالة اما ان تغادر رووس الاموال الى بيئة استثمارية افضل واما ان تتجه الاستثمارات نحو قطاعات محددة تتصف بقلة المخاطرة وقلة ارتباطها بالبيئة غير المستقرة كبعض الصناعات المنتجة للاساسيات وبعض الخدمات وقطاع الاسكان .

والحقيقة ان هذه الحالة لن تنطبق على الاقتصاد الاردني ، لان البيئة المستقرة للاستثمار سواء العربي او الاجنبي متاحة اضافة الى ان البنية المؤسسية الساندة له متكاملة وفاعلة ، الا ان الملاحظ ان حركة تدفق رؤوس الاموال العربية في الاقتصاد الاردني قد توجهت نحو المجالات غير المرغوب بها اقتصادياً وبالذات قطاع السكن والخدمات ، والمعروف ان الاستثمار في قطاع السكن ذو آثر مؤقت وضئيل على النشاط الاقتصادي ، اضافة الى ان الاستثمار في بعض الانشطة الخدمية لايمكن ان يحقق التراكم المادي المطلوب لعملية التنمية مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى خاصة القطاعات الانتاجية (الصناعة ، الزراعة) التي تتميز بقدرتها العالية على خلق التراكم الرأسمالي والقيمة المضافة الحقيقية على مستوى الاقتصاد الكلي . ويمكن تفسير تمركز الاستثمارات العربية نحو قطاع الاسكان الى ارتفاع الدخل الحقيقي لفئة معينة من سكان الاردن وزيادة حجم تحويلات الاردنيين في الخارج (وخاصة العاملين في منطقة الخليج العربي) هذا المحرك الرئيسي لتوجيه التدفقات الاستثمارية العربية نحو قطاع الاسكان اضافة الى ان قطاع البناء والانشاءات من القطاعات الاقتصادية التي تتميز بقلة المخاطر وزيادة وسرعة العائد المتحقق من الاستثمار

مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الاخرى وخاصة القطاعات الانتاجية ، اضافة الى ذلك ان انخفاض دخل الفرد الحقيقي لفئة واسعة من السكان في الاردن وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة وانفتاح الاقتصاد الاردني بشكل واسع على الخارج كل ذلك قد اوجد بيئة مثبطة للاستثمار العربي الخاص في القطاعات الاقتصادية الانتاجية (الصناعة ، الزراعة) وتوجيه جزء كبير من هذه الاستثمارات نحو القطاعات الخدمية وقطاع البناء والانشاءات وخاصة بعد ان أزداد الطلب على الوحدات السكنية والعقارية في ظل الازمات السياسية والاقتصادية التي واجهت سكان الدول المجاورة للأردن . وفيما يلي تبين تطور حركة تدفق الاستثمارات العربية في الاقتصاد الاردني ، ثم نقوم بتحليل الرؤية المستقبلية لتطور هذه الاستثمارات وتأثيراتها على هيكل القطاعات الاقتصادية .

اولاً : تطور حركة تدفق الاستثمارات العربية في الاقتصاد الاردني.

ان برامج التصحيح الاقتصادي التي ابتدءها الاردن منذ عام 1992 والسياسات الاقتصاديـة المرنة التي رافقت هذه البرامج افضت في الحقيقة الى زيادة حجم تدفقات راس المال الاجنبي المباشر والاستثمارات العربية بشكل خاص ، حيث تبين مؤشرات الجدول رقم (3) ان نسبة الاستثمار الكلي (الاجنبي والعربي) الى الناتج المحلي الاجمالي قد ازدادت من 31.9% في عام 1990 الى 37.4% في عام 1993 ، ثم بدأت بالانخفاض التدريجي النسبي في السنوات التالية بسبب أزمة الخليج الاولى وما رافقها من تباطؤ في معدلات النمو الاقتصادي ، ثم ازدادت هذه النسبة مرة اخرى الى ان وصلت الى 40.5% من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2001 ، والحقيقة ان تدفق هذه الاموال جاء بسبب العوامل الجاذبة التي تتعلق بالقرارات الاقتصادية السائدة في البلد المتلقي والتي من اهمها سياسات التغير الهيكلي وسياسات الاصلاح الاقتصادي الكلي التي افرزت متغيرات اقتصادية مهمة في اجمالي الطلب المحلي على النقود وافضت الى زيادة حقيقية في الانتاجية المحلية لرأس المال الاجنبي المستثمر وتغيرات مهمة في اسعار الصرف . مما ادى الى حدوث زيادة مطلقة في حجم هذه الاستثمارات في السنوات التالية ، حيث يشير الجدول رقم (4) ان اجمالي الاستثمارات الكلية المباشرة ازداد من (424) مليون دولار في عام 2002 الى 1057.5 مليون دولار في عام 2005 ، ولكن لو قمنا بتوزيع هذا المبلغ قطاعياً نلاحظ ان 50% تقريباً كانت حصة قطاع الصناعات. (أنظر جدول رقم 5) .

جدول رقم (3)
الاستثمار الكلي نسبة الى الناتج المحلي (اجمالي GDP)
للفترة 1990-1997

السنة	نسبة الاستثمار الى الناتج المحلي الاجمالي
1990	31.9
1991	25.9
1992	34.6
1993	37.4
1994	34.4
1995	33.6
1996	31.8
1997	28.4
1998	30.2
1999	33.6
2000	35.8
2001	40.5

Source:

Jordan, Ministry of planning, 1980, Jordan Economic Over view

جدول رقم (4)
حركة تدفق الاستثمارات الاجنبية في الاقتصاد الاردني
للفترة 2002 -2005 (مليون دولار)

القطاعات الاقتصادية	2002	2003	2004	2005
الصناعة	391	338.4	488	582.5
الفنادق	4.2	17	28.2	84.5
الزراعة	7	8.5	38	36.3
المستشفيات	8.5	5.7	28.2	12.6
المؤتمرات والمعارض	9	0	0	29
المدن السياحية والترويج	4.2	0.14	8.5	16.5
نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط	0	0	0	296
الاجمالي	424	370	590	1057.5

المصدر: معن النســـور ، تطورات مناخ الاستثمارفي الاردن .

جدول رقم (5)
التوزيع النسبي للاستثمارات الاجنبية حسب القطاعات الاقتصادية للفترة 2002-2005 (%)

القطاعات	2002	2003	2004	2005
الصناعة	92.2	91.4	82.7	55.0
الفنادق	0.9	4.5	4.7	8.0
الزراعة	1.6	1.5	6.4	3.4
المستشفيات	2.0	-	4.7	1.2
المؤتمرات والمعارض	2.1	0.1	-	2.7
السياحة	0.9	0.9	1.4	1.6
نقل وزتوزيع المياه والغاز والنفط	-	-	-	28.0
المجمـوع	100.00	100.00	100.00	100.00

المصدر : الباحث بالاعتماد على الجدول السابق

غير الاساسية (غير الانتاجية) وتركزت الـ50% الباقية في القطاعات الخدمية . . ويلاحظ من جدول رقم (6 ، 7) ان الاستثمارات العربية قد اتخذت نفس مسارات تدفق حركة الاستثمار الاجنبي في الاقتصاد الاردني ، حيث بلغ حجم الاستثمار العربي في عام 2005 حوالي 28.2%من اجمالي الاستثمارات الكلية في الاقتصاد مقارنة بما كانت عليه هذه النسبة 7% في عام 2004، اذ بلغ حجم تدفق الاستثمارات العربية في الاقتصاد الاردني في عام 2005 حوالي (299) مليون دولار مقارنة بما كان هذا المبلغ يشكل حوالي (40)مليون دولار في عام 2002 ،وتوزعت قطاعياً هذه الاستثمارات بواقع 133 مليون دولار في الصناعات غير الاساسية اي الصناعات غير الانتاجية التي لم تساهم في خلق وزيادة القيمة المضافة الحقيقية في الاقتصاد والمبلغ الباقي (166) وزعت على القطاعات الخدمية .

والحقيقة ان رؤوس الاموال العربية هذه في اغلبها هي تشكل تدفقات قصيرة الاجل استوعبهاالنظام المالي الى حد كبير في ضوء سياسات الاصلاح الاقتصادي وسياسة الانفتاح وتحرير الاسواق المالية التي انتهجها الاقتصاد الاردني في السنوات الاخيرة ، بحيث قامت المؤسسات المالية بتوجيه نسبة كبيرة من هذه الاموال بدون اي غطاء من النقد الاجنبي الى مشاريع صغيرة غير انتاجية ومشاريع اخرى تتسم بالمخاطرة وخاصة في قطاع العقارات والابنية والانشاءات وقطاع السياحة والخدمات الاخرى بحيث ارتفعت اسعار هذه الاصول بشكل كبير لتجذب المزيد من هذه الاستثمارات الى هذه القطاعات والانشطة الخدمية (غير الانتاجية) ذات العائد الكبير والمردود السريع ولم توجه هذه الاستثمارات نحو مجالات الاستثمارالحقيقي مثل تطوير الموارد الطبيعية وخلق الصناعات التصديرية المتطورة ، مما انعكست بأثار سلبية على الاقتصاد الاردني تجلت مظاهرها الاساسية ، بالتضخم وارتفاع اسعار السلع والخدمات وازدياد ظاهرة البطالة وانخفاض الدخل الحقيقي للفرد اضافة الى ارتفاع قيمة هذه الاموال واتساع المضاربة فيها.

والاهم من ذلك ، ان هذه الاستثمارات لم تؤدي الى نقل التكنولوجيا المتطورة او اساليب الادارة الحديثة ، فهي تأتي وتذهب دون ان تترك اثراً يذكرفي رفع القدرة التكنولوجية للدولة او تزيد من طاقة القطاعات الاقتصادية الانتاجية ودون ان تدرب عدداً كبيراً من المواطنين الاردنيين على فنون الادارة الحديثة او ترفع من مستوياتها الفنية والمهنية . والحقيقة ان الاستثمارات العربية الموظفة في الاقتصاد الاردني لم تساهم مساهمة فاعلة في زيادة ايرادات الدولة، لكونها تطالب بأستمرار بزيادة حجم الاعفاءات والامتيازات المالية من الدولة . وهي دائماً تسئ في تقدير الارباح وحساب قيمة وارداتها وصادراتها ، وهي لم تضف اضافة تذكر الى حجم العمالة ، بل قد زادت من مستوى البطالة بما افضت اليه من اغلاق او تخفيض انتاج المشروعات المحلية المنافسة لها . اضافة الى ذلك

انها رسخت من قيم المجتمع الاستهلاكي الترفي وآدت هذه الاستثمارات الى تغير النمط الاستهلاكي للفرد الاردني .

أن التوزيع الاستثماري هذا والغير المتوازن قطاعياً ، أفضى الى حدوث اختلالات هيكلية على مستوى الاقتصاد الكلي، تمثلت اساساً في زيادة نسبة مساهمة قطاعات الانتاج الخدمي وقطاعات الصناعات الاستخراجية وقطاع انتاج المياه في الناتج المحلي الاجمالي (GDP). حيث يبين الجدول رقم (8) تجاوز نسبة القيمة المضافة في هذه القطاعات نصف الانتاج الاجمالي لعام (2000) ، وقد كان اعلاها قطاع الانشطة العقارية والايجارية والخدمات التجارية الاخرى ، اذ بلغت نسبة القيمة المضافة حوالي 91.0% من اجمالي الانتاج ، ويعد ذلك امراً طبيعياً ، اذ ان هذه القطاعات تتنتج الخدمات التي لاتحتاج الى مواد اولية وأنما تحتاج لمجموعة من مصاريف الانتاج التي لاتشكل نسبة عالية من اجمالي الانتاج . في حين ان قطاعات الانتاج السلعي تتميز بالانخفاض النسبي للقيمة المضافة المتولدة فيها ، وكان اقلها قطاع الزراعة بنسبة22.4% ، ثم قطاع الانشاءات بنسبة 25.2% ، وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 27.4% ، وهذا الامر يعود الى طبيعة مثل هذه القطاعات في استخدامها لمواد أولية تدخل في العملية الانتاجية فضلاً عن مصروفات الانتاج التي تتشابه بها مع قطاعات الخدمات ، وفي أغلب الاحيان تعتمد هذه القطاعات على مدخلات انتاج مستوردة والتي تتميز بأرتفاع اسعارها مما يزيد من كلفة الانتاج . وعليه يمكن القول ، ان النشاط الاستثماري في الاقتصاد الاردني لم يخلق قنوات انتاجية تمد هذه القطاعات بمستلزمات الانتاج التي تساهم بزيادة القيمة المضافة المتحققة فيها مما جعل هـــذه القطاعات في حالة تبعية مستمرة للسوق ،الخارجي فضلاً عن ان هـذه القطاعات ولاسيما (الزراعة والصناعة) تواجه منتجات منفسة من المستوردات . مما يولد ضغوطاً على المستثمرين الاجانب للعزوف عن الاستثمار في هذه القطاعات وكذلك ضغوطاً على المنتجين المحليين لتخفيض اسعار منتجاتهم وبالتالي انخفاض نصيب القيمة المضافة من اجمالي الانتاج .

جدول رقم (6)
تدفق حجم الاستثمار العربي في الاقتصاد الاردني
حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2005 /مليون دولار

القطاعات	اردني	غير اردني	عربي	كلي	نسبة العربي الى الكلي %
الصناعة	401	181.5	133	582.5	22.8
الفنادق	79	5.5	4.4	85	5.2
الزراعة	29.5	6.8	1.8	36	5
المستشفيات	12.6	-	-	12.6	-
مؤتمرات ومعارض	29	-	-	29	-
السياحة	16.5	-	-	16.5	-
نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط	101	195.5	160	296	54.0
المجموع	668	390	299	1058	28.2

المصدر: معن النســور ، تطورات مناخ الاستثمار في الاردن .

جدول رقم (7)
تدفق حركة الاستثمار العربي في الاقتصاد الاردني حسب القطاعات الاقتصادية لعام 2004 / مليون دولار

القطاعات	اردني	غير اردني	عربي	كلي	نسبة العربي الى الكلي %
الصناعة	370	108.2	21.2	487.3	4.3
الفنادق	25.2	2.3	2.1	27.5	7.6
الزراعة	22.6	15.8	15	38.4	39.0
المستشفيات	19.7	8.7	1.6	28.3	5.6
مؤتمرات ومعارض	-	-	-	-	-
السياحة	8.3	-	-	8.3	-
نقل وتوزيع المياه والغاز والنفط	-	-	-	-	-
الاجمالي	455	135	40	590	7.0

جدول رقم (8)
نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الاجمالي لعام 2000

القطاعات	القيمة المضافة %
الزراعة وصيد الاسماك	22.4
الصناعات الاستخراجية	54.5
الصناعات التحويلية	27.4
الكهرباء	41.4
المياه	55.1
الاتشاءات	26.2
تجارة الجملة والمفرد واصلاح المركبات	74.3
الفنادق والمطاعم	52.7
النقل والانشطة الداعمة والمساعدة	57.6
البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية	81.5
الخدمات المالية والتأمين	71.0
الانشطة العقارية والايجارية وانشطة المشاريع التجارية	90.9
التغليم	78.7
الصحة والعمل الاجتماعي	55.4
انشطة الخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية	63.0
الخدمات الحكومية	64.1
المجمـــــــوع	50.1

المصدر : اسامة محمود عوض ، بناء وتحليل جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني في عام 2000 ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 ، ص 107 .

ثانياً : الفرص الجديدة المتاحة للأستثمار في القطاعات الاقتصادية

في ضوء التطور الكمي لدراسة وتحليل هيكل الاستثمارات العربية الاردنية التي وردت في الفقرة السابقة نستطيع ان نوجز التوزيع النوعي لهذه الاستثمارات حسب القطاعات وذلك بالتركيز على أهم المشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال عام 2005 .

اسم المشروع	حجم الاستثمار مليون دينار	الجنسية
فجر الاردنية المصرية لنقل وتوزيع الغاز الطبيعي	210	محلي+مصر+بريطانيا
الالهام للصناعات الكهربائية والالكترونية	20	محلي
الوطنية لصناعة الكلورفين / توسع	11.4	محلي
الائتلاف الاردني للحديد والصلب	14	محلي+السلطة الفلسطينية
المختار الاقليمية للاسواق التجارية	10.3	محلي
حديد الاردن للصفائح الحديدية	10	محلي
الشهد للصناعات الغذائية	10	محلي
كونتي الكتريك	10	تركيا

اما المشاريع الاستثمارية التي أعلن عنها في عام 2005 هي :

1 – مشروع شركة سرايا الاردن قيمته مليار دولار وتضم :
- مشروع سرايا العقبة
- مشروع البحر الميت

2 – مشاريع الشركة الكويتية للتمويل والاستثمار وبيت التمويل الخليجي بقيمة 640 مليون دولار وتضم :
- مشروع القرية الملكية
- مشروع بوابة الاردن

3 - مشروع المدن الاندلسية للمنتوجات السياحية بقيمة 80 مليون دولار

4 - مشاريع شركة المشروعات الكبرى العقارية – الشركة الخليجية الاردنية القابضة بقيمة 249 مليون دولار وتضم :
- برج عمان المالي التجاري

- قاعة لتداول البورصة الاردنية
- برج للفنادق العالمية الكبرى
- برج لمكاتب الشركات العالمية الكبرى
- منتجع سياحي على البحر الميت

5 - مشروع شركة دبي القابضةبقيمة 500 مليون دولار متخصصة في مجال تكنولوجيا المعلومات ، الصحة ، العقارات ، الطاقة ، التمويل .

6 - الشركة الاردنية الكويتية القابضة بقيمة 800 مليون دولار ، شركة صناعية
تهتم بتنفيذ المشاريع السياحية ومشاريع البنية التحتية .

7 – شركة مشروع تطوير العبدلي ، بقيمة مليار دولار ، منطقة سكنية ، انجاز جامعة، تكنولوجيا معلومات ، وتجارة .

اما الفرص الاستثمارية الجديدة والمتاحة في القطاعات الاقتصادية هي :-

أولاً : القطاع السياحي

1 - استغلال البحر الميت علاجياً . حيث توجد هناك فرص استثمارية مجدية لأقامة منتجعات سياحية وعلاجية للعلاج بأملاح وطينية البحر الميت ذات الخصائص العلاجية النادرة .

2 - استغلال حمامات عفرا وماعين والحمة علاجياً ، توجد فرص استثمارية فريدة وطبيعية للاستفادة من خصائص الحمامات من خلال اقامة المنتجعات والمراكز العلاجية والسياحية

3 - ، توجد فرص استثماريةلأستغلال المناطق الطبيعية في كل من وادي الموجب وضانا وعجلون وام قيس وجرش والبلقاء .

ثانياً : قطاع التعدين والمقالع

1 – يحتل الاردن المرتبة الثانية بين مصدري الفوسفات الخام في العالم بنسبة 18% من أجمالي صادرات الفوسفات في العالم ويحتل المرتبة الخامسة بين مصدري البوتاس في العالم . لذلك هناك قرار حكومي بخصخصة شركتي الفوسفات والبوتاس وتشجيع الاستثمار العربي والاجنبي في هذا القطاع .

2 - يحتاج قطاع التعدين الى استثمارات كبيرة في مجال البحث والتطوير وذلك يهدف تطوير منتجات هذه الصناعات وتطوير منتجات جديدة ذات تكنولوجيا عالية .

3 – هناك فرص استثمارية كبيرة في مجال استخراج الزيت الصخري لتوفرها بكميات كبيرة لأنتاج النفط بالتقطير أو لأنتاج الكهرباء بالحرق المباشر وتعتبر هذه الصخور من أهم مصادر الطاقة في الاردن .

ثالثاً : قطاع الرعاية الصحية

1 - يعتبر قطاع الصحة في الاردن من القطاعات الواعدة للاستثمارات الكبيرة ، السبب في ذلك لأنه يقصد الاردن أكثر من (140) ألف شخص من المرضى العرب والاجانب سنوياً لغرض العلاج ، أضافة الى ان هذا القطاع يتميز بالكوادر الطبية الاردنية المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات الطبية ، وان ما يعزز الفرص الاستثمارية في هذا القطاع ونجاحها هو لجوء الاردن مؤخراً الى توقيع اتفاقيات ثنائية مع عدد من الدول العربية لمعالجة رعاياها في الاردن ويتبوء هذا القطاع مكانة عالية ورفيعة في المنطقة خاصة في مجال معالجة عمليات القلب المفتوح ونقل وزراعة الكلى وجراحة العيون وامراض العقم المختلفة .

2 - توجه الاستثمارات ضمن هذا القطاع نحو صناعة الادوية التي تعتبر من أهم الصناعات التصديرية في الاردن ، حيث يصدر الاردن أكثر من 70% من انتاجه الى الاسواق العربية أضافة الى الاسواق الاوربيــة ، وبلغت قيمة صادرات هــذا النشاط في عام 2004 حوالي (225) مليون دولار .

رابعاً : قطاع الصناعة

1 - توجيه الاستثمارات في صناعة منتجات البحر الميت ، حيث تلاقي هذه المنتجات رواجاً في الاسواق العالمية كونها مستحضرات طبيعيــة تجميليــة وتساعد في معالجة العديــد من الامراض .

2 - توجد في الاردن (36) منشأة صغيرة ومتوسطة في مجال تصنيع منتجات البحر الميت بحجم استثمار كلي مقداره (20) مليون دينار وتوفر 2500 فرصة عمل .

3 - تشجيع الاستثمار في مجال صناعة المركبات ، حيث ان 75% من منتجات هذه الصناعات يتم تصديرها ، ويوفر هذا النشاط الانتاجي فرص عمل جديدة اضافة الى أنه يتميز بعمالة بشرية مؤهلة ومنافسة .

خامساً : قطاع تكنولوجيا المعلومات

يشكل قطاع تكنولوجيا المعلومات اولوية قصوى بالنسبة للدولة وتوجد هناك فرص استثمارية كبيرة في هذا المجال ، حيث تصل هناك (373) شركة في مجال تكنولوجيا المعلومات وتشكل قيمة مضافة عالية في النشاط الاقتصادي ، ويتوقع أن ينمو سوق منتجات قطاع تكنولوجيا المعلومات بنسبة 10% لغاية عام 2007 وذلك لعلاقته التشابكية الواسعة مع الانشطة والقطاعات الاقتصادية الاخرى .

ثالثاً : رؤية مستقبلية للسياسة الاستثمارية وتطوير هيكل القطاعات الاقتصادية

ان الهيكل القطاعي للاقتصاد اظهر بشكل واضح من خلال متابعة اتجاهات التنمية الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي ، سيطرة كاملة لقطاع الخدمات او ما يسمى احياناً بقطاع السلع المحلية (Non-traded) ، ولعل الرؤية المستقبلية في هذا المجال لاتعني الدعوة الى تغيير هيكل الاقتصاد (في ظل مقومات التغير المتاحة حالياً في الاردن) ، بل ضرورة الاستفادة من مكتسبات المراحل السابقة والانطلاق نحو تنمية القطاعات الاخرى التي يمكن ان تساهم مستقبلاً في قيادة عملية التنمية ، ومن هنا فأن المطلوب بناءاً على حقيقة ثابتة ، ان الاقتصاد الاردني اقتصاد خدمي ، يمكن في ظل تطور دور هذا القطاع في مجال اليات التجارة الحرة وسياسة الانفتاح الاقتصادي ، ان يستفاد منه في تصدير العديد من اوجه الخدمات وخاصة مع رواج ما يسمى بالسياحة العلاجية ، والسياحة الدينية ، وسياحة المؤتمرات ، كما يمكن الاستفادة من الميزة النسبية للاردن في مجال تصدير خدمة التعليم (Education) لابناء الاقليم ، بيد ان الطرح الذي تعتقد بنجاحه ، هو في الحاجة الى تشجيع الاستثمار الرأسي في قطاع الخدمات المتاحة دون الحاجة حقيقية الى توسع افقي يزيد من كمية المتاح على حساب النوعية المقدمة . وهنا يأتي دور الدولة في وضع الاسس والتشريعات والضوابط التي تحكم الاستثمارفي كل قطاع مما يجعل من اساس ذلك الاستثمار(النوعية لا الكمية) ويعطي لقطاع الخدمات الميزة التنافسية (Completive advange) المطلوبة ، بالاضافة للميزة النسبية التي يجب ان تتمتع بها ، واذا كان ذلك يسمح ، من ناحية ، برفع مستوى الخدمات التي تقدم في الاردن ، فأنه ينبغي تطوير وتركيز حجم هذه الخدمات في قطاعات تنافسية بالدرجة الاولى .

مما يعني امكانية زيادة مساهمة القطاعات الاخرى في الناتج المحلي نتيجة لامكانية توجيه بعض الاستثمارات التي كانت ستتوجه لتوسيع افقي في قطاع الخدمات الى تلك القطاعات . ومما لاشك فيه ان سعي الدولة لتوفير المناخ الاستثماري المناسب للقطاعات الاخرى المختلفة للتوسع افقياً ، خلافاً لقطاع الخدمات ، سيؤدي الى مساهمة تلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي ، الامر الذي سيقلل من تركز الهيكل القطاعي للناتج ، ولعل اهم القطاعات المرشحة لذلك هي الصناعات التحويلية خاصة في مجال الاستفادة من خامات الفوسفات والبوتاس في عملية التصنيع بدلاً من الاستمرار في التركيز على تصديرها كمواد خام ليستفيد المستوردون من اعادة تصنيعها وجني اضعاف ما يحصل عليه الاقتصاد الاردني .

ومع التسليم بثوابت علاقة الاردن بنسقه الاقليمي بشكل اساسي والدولي بشكل مكمل ، فأن النظرة المستقبلية للاستفادة من هذا التداخل تكمن في البحث عن سبل التخفيف من الارتباط الشديد بالاسواق الاقليمية والتي تركت اثاراً

شديدة على مسيرة نمو الاقتصاد بفعل تبعات ازمة الخليج الاخيرة . وكذلك الازمات التي مرت بها الدول المجاورة له . ومن هنا تأتي اهمية البحث عن امكانيات الاستفادة من اتفاقيات تحرير التجارة لفتح اسواق جديدة رغم صعوبة ذلك ومحدوديته ، ولعل الحل الافضل هنا يكمن في استغلال امكانات توسيع القاعدة الانتاجية للاردن من خلال الاستثمارات المشتركة التي تربط الاردن بنسقه الدولي وكذلك بعض الاقطار العربية ليكون الاردن مجالاً لصناعات تستفيد من اعادة انتاج مواده الخام المصدرة بالاضافة للاستفادة من الطاقات البشرية المتعلمة والمدربة في انشاء صناعات تجميعية للسوق الاقليمي وللتصدير للاسواق المحتلمة في الدول الاوربية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

نستنتج مما ورد سابقاً ، ان سياسات التكييف والاصلاح التي انتهجها الاردن كسياسة اقتصادية لفترة ما بعد عام 1990 ، كان الهدف من ورائها معالجة المشاكل الاقتصادية التي كان يعاني منها الاقتصاد الاردني ، لذلك تركزت هذه السياسة على تقليص عجز الموازنة وعجز ميزان المدفوعات وتحرير التجارة والاسعار ، كما ان هذه الاجراءات كانت تحمل في طياتها تشجيع الاستثمارات الاجنبية وتقديم كافة التسهيلات امام تدفق حركة الاستثمارات العربية ، وبغض النظر عن تقيمنا لتوجهات ونتائج هذه السياسة ، فأنها قد حققت نتائج ايجابية على مستوى الاقتصاد الاردني وشهد الاقتصاد خلالها نمواً حقيقياً في قطاعاته الاقتصادية .

ولهذا نلاحظ ان الاستثمارات العربية قد نمت بشكل متناسق مع معدلات النمو التي شهدها الاقتصاد الاردني خلال هذه الفترة ، ولكن مايؤخذ على هذه الاستثمارات انها توجهت صوب القطاعات الاقتصادية الرخوة Soft Sectors وبالذات القطاعات الخدمية وقطاع السكن والعقارات والبناء والانشاءات ولم تتجه نحو القطاعات الاقتصادية القائدة التي لديها القدرة على تحقيق النمو وخلق الفائض الاقتصادي ، القطاعات الانتاجية السلعية (الصناعة والزراعة) مما أفضى ان يكون الاقتصاد الاردني أقتصاداً خدمياً وليس أنتاجياً ، ولهذا ازدادت درجة اعتمادية الاقتصاد على الخارج في توفير السلع والخدمات اللازمة لسد احتياجات الطلب الكلي .

وعليه ينبغي على الدولة ان تركز على سياسات اقتصادية يمكن من خلالها توجيه تلك الاستثمارات الى صناعات بدائل السلع المستوردة أو الصناعات المتجهة الى التصدير بهدف تحسين اداء البـلاد التجاري والاقتصادي ، كما

ينبغي ان توجه هذه الاستثمارات نحو الانشطة التي تخلق فرص العمل بشكل مباشر أو غير مباشر عن طريق زيادة الطلب على المدخلات المنتجة محلياً .

توصيات الدراسة

تعد الافكار الواردة في الفقرة ثالثاً من الفصل الثالث هي بمثابة توصيات جاءت في ضوء التحليلي والاستنتاجات التي وردت في الفصول السابقة ، ولكن رغم ذلك يمكن ان يضاف لها بعض التوصيات المكملة لها وعلى النحو الاتي :-

1- ضرورة رسم استراتيجية تخطيط وتوجيه رؤوس الاموال المستثمرة في الاقتصاد الاردني نحو المجالات او القطاعات الاقتصادية الانتاجية التي تتميز بقدرتها العالية على تحقيق القيمة المضافة وخلق التراكم الراسمالي في الاقتصاد، وعدم انحسار تلك الاموال في القطاعات الخدمية فقط .

2- ضرورة اعتماد مبدأ تحقيق النمو المتوازن عند توزيع وتخطيط الفرص الاستثمارية المتاحة في الاقاليم والمناطق المختلفة من الاردن . وعدم تمركز تلك الاستثمارات في مناطق ومحافظات معينة على حساب مناطق واقاليم اخرى في المملكة .

3- العمل على تهيئة المناخ الاستثماري المناسب وترويج الاردن كواحة خصبة للفرص الاستثمارية الناجحة تتجاوز سوقها الصغير الى الاسواق العربية والعالمية .

4- ضرورة تعميق ثقافة الاستثمار واهميتة للمجتمع ، خاصة تنمية الموارد البشرية والطبيعية كبنية اساسية للاستثمار الاستراتيجي .

5- توفير الحوافز للاستثمار المحلي والعربي والاجنبي بما يتفق والمرتكزات الوطنية والقومية

6- عتماد التخطيط الاقتصادي الاستثماري (تخطيط الاستثمار) على قاعدة من معلومات دقيقة وشاملة عن واقع الاقتصاد الاردني وحجم وهيكلية الاستثمار ومدخلاته .

7- بث روح المبادرة وتشجيع الابداع لدى الافراد والمؤسسات الراغبة في الاستثمار .

8-العمل على تخفيف انعكاسات التحولات الاقتصادية الناجمة عن الانفتاح على الاسواق العالمية على كل من المستثمر والمواطن الاردني .

9- الاستفادة من انجح الممارسات العالمية في مجال استقطاب الاستثمار وتنميته

10 - زيادة مخصصات البحث والتطوير والتدريب والتأهيل في المؤسسات العامة والخاصة ومراكز البحث لمصلحة تطوير نوعية مخرجات الاستثمار وحمايته .

11- تشجيع اندماج المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتشابهة لخلق هياكل استثمارية قوية .

12- انشاء بنك للمعلومات الاقتصادية اللازمة لخدمة القرار الاستثماري وترشيده .
13- ضرورة توجيه الاستثمار نحو الصناعات التي تستخدم المواد الاولية المحلية وخاصة (الفوسفات والبوتاس) وتشجيع قيامها بشرط توافر السوق لتصريف منتجاتها ، بدلاً من تصدير هذه المواد الاولية واستيراد المواد المصنعة منها .
14- ضرورة تنمية الانشطة الصناعية المرتبطة بنمو قطاع العقارات والابنية والانشاءات (اي المنتجات الصناعية المغذية لقطاع العقارات) والعمل على تفعيلها بنفس معدلات نمو الاستثمارات المتحققة في قطاع العقارات .

المصـادر

1 – واصف عازر واخرون ، الاحصاء الاقتصادي والتنمية الاقتصادية في الاردن ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، عمان ، 1999 .

2 – د. حازم الببلاوي سوق العمل ومشاكل البطالة في البلدان العربية ، صندوق النقد الدولي ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابو ظبي ، 2002 .

3 – تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية / الاردن لعام 1992 ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار عام 1994 .

4 – د. حسين عجلان حسن و د. ابراهيم موسى الورد ، آثر عولمة تدفق حركة رؤوس الاموال الاجنبية على أقتصادات البلدان النامية ، بغداد ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد6 ،2002 .

5 – د. حكمت فارس الطعان ، الاستثمار اهدافه ودوافعه ، بغداد ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 14 ،2007 .

6 – مركز دراسات الشرق الاوسط ، مؤتمر فرص الاستثمار وآفاقه في الاردن .

7 – حسني علي خريوش و باسم الحموري ، الاستثمارات العربيــة في الخارج (المحددات والحلول) ، مجلة البحوث الاقتصاديــة ، الجمعية العربيـة للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد 19 ، السنة التاسعة ، عام.2000

8 – خالد واصف الوزني ، الاقتصاد الاردني رؤية لسياسات مستقبلية ، مجلة البحوث الاقتصادية ، الجمعية العربيـة للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، العدد21 ، عام .2000

9 – عمر عبد الرزاق ، البيئة الاستثمارية في الاقتصاد الفلسطيني 1993- 1998 ، مجلة بحوث أقتصادية عربية ، السنة التاسعة ، العدد 19 ، عام 2000

10 – عبد المعطي أرشيد و عبد الله حسن ، فجوة النمو حالة الاردن (1999 – 2010) ، مجلة بحوث أقتصادية عربية ، العدد 22 ، عام 2000 11 – د . معن النسـور ، تطورات مناخ الاستثمار في الاردن ، بحث قدم في المؤتمر الثاني لكلية العلوم الادارية و المالية – جامعة الاسراء 26 – 28 / اذار / 2007 .

12 – وزارة التخطيط – هيئة التخطيط الاقتصادي ، نماذج صندوق النقـد الدولي لتوجيه السياسات الاقتصاديـــة في البلــدان المقـترحة ، نموذج حالــة الاردن ، الفصل السادس ، ص 92 .

13 - د. حسين بخيت وبشرى عاشور الخزرجي ، قياس درجة التكامل القطاعي وتحليلها في الاقتصاد العراقي للفترة 1970 – 1990 ، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد الثاني ، السنة الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، .2001

14 - اسامة محمود عوض ، بناء وتحليل جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الاردني في عام 2000 ، اطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2005 .

15 - د. فاطمة الحسن و د. خالد التميمي ، واقع التنمية في الاردن ، بحث قدم الى المؤتمر العلمي الثاني لكلية العلوم الادارية والمالية ، جامعة الاسراء ، 26 – 28 آذار / 2007 .